قول ابن مالك "وكالحذا"

تأثيل اللفظ، ومناقشة لشراح الألفية

الدكتور عبد الوهاب الشيخ الحطاب الشيخ سعد بوه

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط – موريتانيا

ملخص

المقصـــور والممدود مبحثان مهمان في الدراســـات اللغوية لما تســـورهما من ضـــبط للبنية اللغوية، واللغويون بذلوا جهودا في تأليف كتب تضم المقصور والممدود، حرسا منهم على سلامة اللغة والنأي بها عن اللحن والانحراف. والبحث يسعى إلى إضاءة قول ابن مالك "وكالحذا" تحليلا وتدقيقا، إذ طالما فسرت على غير المراد حتى أحدث بعض شراح الألفية تنافرا بين الضوابط النحوية، واضطرابا في الآثار اللغوية، وذلك ما حدا بي إلى مناقشة "الحذاء"، وتبيين أقرب الأوجه التي قد يكون ابن مالك قصدها لحذائه.

تمهيد

يعتبر ابن مالك من النحاة المتأخرين الذين بذلوا جهودا عظيمة في تبليغ الرسالة النحوية، حيث سعى في تقريب مادة النحو، ناظرا إلى مســـتويات المتعلمين، ناثرا دررا نفســـية ما بين نظم أنيق، ونثر جليل، وقد تكللت جهوده بالنجاح، فغرب صيته، وشرق في الدراسات النحوية واللغوية، ورفرف اسمه عاليا في المجالس، والمحافل، والمحاضر.

وهذا البحث يثير إشكالا أو إن شئت استفهاما ـــــــ حول قول ابن مالك في نظم ألفيته "وكالحذا" فحواه ما المقصود من قول ابن مالك "وكالحذاء"؟ وهل اللفظ ممدود سماعا، أم قياسا؟

اخترت مناقشة المثال لما يلفه من اللبس للعدول الذي جعله في سياق دلالي ضيق، ومنشأ الانحراف سببه الأول التقليد، ذلك أن المشتغلين بتعليم العلوم وتيسيرها للقراء قد يكون اهتمامهم الأساس تقييد المسألة وحفظها، مما ينتج عنه إهمال لتمحيصـــها وتدقيقها، وخاصـــة إذا وردت على لســـان المبرزين في العلم، حيث يكتفى بنقل العالم الثبت، ليتداول رأيه أو شرحه...إلخ. حتى يصير بعد التداول نتيجة مسلمة تتداول من غير استدراك، ولا اعتراض، ومثل هذا ما حصل لمثال ابن مالك، كما سيتضح لدى تناول شراح الألفية.

وقبل الحديث عن المثال يستحسن الإشارة إلى مفهومي المقصور والممدود لتبين حقيقتهما في التداول الاصطلاحي.

الحديث عن المقصـــور والممدود أخذ مســـاحة كبرى في للتأليف اللغوي قديما وحديثا، حتى خص بكتب مستقلة، كالمقصور والممدود للفراء، وكذا ابن السكيت، والقالي.

ولتتضح ماهية المفهومين ينظر إلى مدلوليهما اللغوي فالاصطلاحي.

1 . المقصور

يشتق من مادة ق ص ر جاء أساس البلاغة: "قصرته: حبسته. وهو كالنازع المقصور: الذي قصره قيده. وقصرت نفسي على هذا الأمر إذا لم تطمح إلى غيره. وقصرت طرفي: لم أرفعه إلى ما لا ينبغي"[1]. ابن الحاجب "المقصور: ما آخره ألف مفردة، كالعصا، والرّحى"[2]. كان تعريف ابن الحاجب كاشفا عن المفهوم لما اشتمل عليه من الدقة، علاوة إلى مقاربته بالمثال، تدعيما وتوضيحا حتى يتنسى القياس عليه من لدن الباحثين المتعلمين.

2. الممدود

جاء في مقاييس اللغة على لســان ابن فارس "الميم والدال أصــل واحد يدل على جر شــيء في طول، واتصال شيء بشيء في لمستطالة. تقول: مددت الشيء أمده مدا"[3]. والممدود في الاصطلاح "هو الاسم الذي في آخره همزة تلي ألفا زائدة نحو حمراء، وكساء، ورداء"[4].

ويرى الشــاطبي أن هذان المفهومين يدرك كنههما في مســارين رسمها حين قال: "وكل واحد منهما يدرك من كلام العرب بوجهين:

أحدهما: جهة الســـماع والنقل، وهذا غير لائق ذكره بالنحوي من حيث هو نحوي، وإنما هو وظيفة اللغوي...

وللثاني: جهة القياس، وهذا هو اللائق بكتب النحويين، لأنهم إنما يتكلمون فيما كان مقيســـا من اللغة"[5].

يميز الشـاطبي بين مسـارب المفاهيم الاصـطلاحية ليعلم القارئ بضـرورة الانتباه إلى خاصـية التداول المصـطلحي، فقد يكون للمفهوم تعدد في الاسـتعمال تنبغي اليقظة إليه حتى لا يتيه المتلقي في سـراب الألفاظ، وهذا ما حدا بي الشاطبي إلى حصر مهايع مفهومي المقصور والممدود.

وإذا كان المقصـور مكتنَفا بمفهومي القياس والسـماع، فيسـتحن تقديم تعريف لهما. فالقصـر القياسـي في كل معتل، له نظير من الصـــحيح، مطرد فتح ماقبل آخره كمرى جمع مرية"[6]. وتوضـــيحا لذلك حظي القيلسي باجتماع عنصرين: المقيس "المعتل" والمقاس عليه " الصحيح" في بنية واحدة فإن اختلفا لم يمكن الحمل قال الصَّبان: "إذ لم يَجتمعا في مصدريَّةٍ، ولا جمعٍ، ولا آليةٍ، ولا نحو ذلك"[7].

وأما المسموع فهو "ما ليس له ضابط يرجع إليه، وموضعه كتب اللغة"[8].

إن المثال الذي يناقشه البحث جزء من قول ابن مالك في ألفيته:

والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجا والحذا[9].

حيث جعل ابن مالك ضـوابط للمقصـور والممدود القياسـين، وما خرج عن تلك الضـوابط، فهو من باب السـماع الذي لا ينضـبط بقانون، وقد مثل له ابن مالك بالحجا مقصـورا، والحذاء ممدودا. ونقاشـنا دائر على الحذاء.

تأثيل الحذاء في المعجم

والحذاء في لشتقاقه اللغوي يتولد من صيغتي هما: ح ذ و، و ح ذ ي. والفعلان يشتركان في تعديتهما للمفعول، ويختلفان من حيث الدلالة، والصيغة، فمن حيث الصيغة، فلأن واوية اللام ماضيها فعل بالفتح، أما يائية اللام، فوزنها فعل بكسر العين يفعل[10].

وللحذاء دلالات يحددها السياق في التداول النصي، وحسب المعاجم أهم تلك الدلالات يحصر فيما يلي:

"حذوت الرجل أحذوه حذوا أيضا: أي جلست بحذائه"[11].

" حذاء الشيء إزاؤه. والحذاء أيضا: ما ينتعل به. والحذاء أيضا: القد"[12].

"والحذاء مثل كتاب: النعل وما وطئ عليه البعير من خفه والفرس من حافره، والجمع أحذية مثل: كساء وأكسية"[13].

"وتقول: فلان يحتذي على مثال فلان إذا اقتدى به في أموره"[14].

وورد في تاج العروس[15]:

ـــــــــــ الحِذاءُ، بالكسْرِ: القِطاف"

ـــــــــــ الحذاء الزوجة لأنها موطوءة كالنعل"

الناظر في تداول الحذاء يلفي تعدد مجاريه اللغوية، فرغم اتحاد اللفظ كان المعنى مختلفا، محفوفا بالسياق الذي يضيق دائرة شمول اللفظ، بحيث يوجه في أنساق أرادها المتكلم لخطابه. والملاحظ أن الحذاء في تداوله سُلك فيه أسلوبا الحقيقة والمجاز، وذلك مؤشر على أمكنيته في التداول اللغوي.

الحذاء في شروح الألفية

يكاد شراح الألفية يجمعون على تفسير الحذاء في قول ابن مالك "وكالحذا" بالنعل دون أن يتنبهوا إلى مجرياته الدلالية الأخرى، مهملين البنية اللفظية وما يكتنفها من احتمالات الصيغ الصرفية، وفي ما يلي سرد لتعليقات الشروح على الحذاء.

ابن الناظم (ت: 686 هـ) " الحذاء النعل"[16].

المرادي (ت: 749هـ) "الحذاء، وهو النعل"[17].

ابن الوردي (ت: 749ه) "وحذاء: نعل"[18].

ابن هشام (ت: 761هـ) "ومن الممدود سماعا الفتاء...والحذاء: النعل"[19].

ابن قيم الجوزية (ت: 767 هـ) "وكالحذا، وهو النعل"[20].

ابن عقيل (ت: 769هـ) "والحذاء النعل"[21].

المكودي (ت: 807 هـ) "والحذاء: النعل"[22].

الأشموني(ت:900هـــ) "ومن الممدود سماعا الفتاء...والحذاء النعل"[23].

السيوطي (ت: 911ه) "وكالحذاء" بالمد: النعل[24].

ابن طولون (: 953هـــ) "والثاني بالحذاء"[25].

فغالب الظن أن أصحاب هذه الشروح نقلوا عن ابن الناظم دون أن يجاوزه إلى كتب اللغة الأخرى، وهذا الالتزام يحيل إلى التقليد الذي رُمي به أكثر شروح المتأخرين وحواشيهم، حيث نسخ المثال، والشاهد حتى كادت الشواهد تكون نصا لغويا يقتضي أن يختص بمؤلفات تشرح اللفظ، وتبين المقصد.

رغم تواطؤ الشراح على تفسير الحذاء بالنعل، فليس ثمة دليل علمي، ولا قرينة سياقية تفصح على أن مراد ابن مالك النعل، وذلك ما يجعل حديث الشراح محتملا لأن تطاله يد النقد والاعتراض عليه، لعدو لهم عن الوجه الصائب.

والأغرب في الأمر اتفاق الشراح على تفسير الحذاء بالنعل، دون لستشعار لجمعه على الأحذية "أفعلة" مما يحتم عليهم النظر في مثال ابن مالك، ردا ونقدا، لأن بنية الجمع أ"حذية" المراد به النعل تقتضي قياس مد المفرد لوجود نظيره من الصحيح، وعلى ذلك يكون الحذاء ممدودا قياسيا، وهنا يعترض على مثال ابن مالك لمخالفة مثاله للقاعدة، لكن السؤال الملح، هل اختلط أمر المقصور والممدود على ابن مالك؟ فمثل بالقياسي للسماعي، و لم غاب ذلك عن أقلام الشراح؟

الحديث عن تصور ابن مالك سأرجئ جوابه حتى مناقشة كتبه في المبحث اللاحق، أما شراح الألفية فقد خلت شروحهم من مناقشة البعد التداولي للحذاء ما عدا حديث للشاطبي.

الشاطبي (ت: 790 هـــ)

كان الشاطبي أدق منهجا وأحكم شرحا لكلام ابن مالك، حيث لم يشأ أن يظل حبيس النقل والتقليد لشراح الألفية السابقين عليه، بل له رؤية ثاقبة، واطلاع موسوعي، يلحظ ذلك من تعتق بزلال شرحه للألفية، ولعل مناقشته للحذاء برهان على منهجه الرصين.

تناول الشاطبي لفظ الحذاء على مستويات:

1. حديثه عما يمد قياسا

حيث قال: "والرابع" ما كان من ذلك مجموعا على (أفعلة) قياســـا، نحو: أفنية، وأرشـــية، وأقبية هو جمع: رشاء، وفناء، وقباء، وكذلك: أبنية، وأحذية، وأردية[26].

لم يذكر الشـاطبي مفرد الأحذية، غير أن الجمع مشـعر به، لأن سـياق المفردات "رشـاء، وفناء" مشـعر بالحذاء، وعليه فالحذاء مده قياسـي، لأنه مندرج تحت الضـابط النحوي. غير أن توجيه الشـاطبي لم يثبت عليه لدى تناوله لمثال ابن مالك بل ناقضه، حسب ما سيأتي.

2. تفسيره لدلالة الحذاء

وفي هذا الصدد يحاول الشاطبي رصد المسار اللغوي الذي يتداول فيه الحذاء، قائلا: وأما الحذاء فهو ما ينتعل به، وهو أيضـــا: القد، يقال: فلان جيد الحذاء، أي: جيد القد، وحذاء كل شـــيء إزاؤه، ويقال لظلف الشـــاه، وحافر الدابة وخف البعير حذاء[27]. فتلك مســـارب لغوية يجري فيها لفظ الحذاء ينبغي للمتعلم تأملها تحصـيلا للمعجم اللغوي. والملاحظ أن الشـاطبي هنا يذكر المتصـورات اللغوية في سـياق حديثه عن قول ابن مالك "وكالحذا"

3. الحذاء مصدر

يقول الشاطبي في موضع آخر: فإذا قلت حذا يحذو حذوا وهو بحذاء ذا، وحاذاه يحاذيه حذاء"[28].

يستخلص من تفكيك الشاطبي لمعنى الحذاء أنه يرد في الاستعمال اسما وظرفا، ومصدرا، ومن ثم يكون السياق التداولي هو المحدد للمعنى. غير أنه لا محيص من توجيه أسئلة للشاطبي، هي: ما مفرد أحذية التي ذكرت أن مد مفردها قيلسي؟ و لِمَ لم تخصص معنى الحذاء الممدود سماعا حتى يمكن إخراج المصدر والظرف؟ أم أنك عممت لتشمل جميع المعاني؟

جواب ذلك أن منهج الشاطبي كان مضطربا، فالحذاء تارة مده قياسي، لأنه يجمع على أفعلة، في حين يكون مده سماعيا، إذ "نظيره في الســماع: الغذاء، والغطاء، والغناء المســموع"[29]. والظاهر أن الشـــاطبي غفل لدى حديثه عن الحذاء فحصل في منهجه اضطراب في الحكم، وربما كان إدراج ابن مالك "الحذاء" في الممدود سماعا، سببا في التباس المنهج عند الشاطبي، ولولا كثرة نقد الشاطبي لابن مالك وتنبيهاته على أغلاطه لقلت إن

الشـاطبي فسـر الحذاء بالنعل تباعا لابن الناظم ومن بعده من الشـراح، لذا كان احتمال السـهو أقرب منه إلى التقليد.

بيد أن المتتبع لحديث الشـاطبي عن الممدود قياسـا يلحظ إدراج الحذاء المصـدر في الممدود القياسـي، يقول الشـاطبي في أثناء حديثه عن الممدود القياسـي: "والثاني: ما كان مصـدرا لفعل على (فاعلت) نحو: رامي رماء، وزاني زناء، وعادى عداء، وهادى هداء، ووالي ولاء. ونظيره من الصـحيح: قلتل قتالا، وضـارب ضرابا"[30]. فنظير الأمثلة أيضا الحذاء، لذا كان الحديث عن "فاعل" المعتل منبها للشاطبي على تفسير أدق لمجرى الحذاء، وبخلصة إذا كان مصدرا لحاذى، لأنه سيدخل في الممدود القياسي، كما مر في النص السابق: فإذا قلت حذا يحذو حذوا وهو بحذاء ذا، وحاذاه يحاذيه حذاء"[31].

وتوضـيحا للحكم النهائي في الحذاء يقول الشـاطبي مبينا قول ابن مالك "كالحجا، وكالحذا ": ثم مثل المسموع من المقصور بمثال، وهو الحجا، ومثل الممدود بمثال آخر وهو "الحذاء" وإنما قصره لضرورة الوزن"[32]. فمسك ختام كلام الشاطبي يدل على مباركته لما درج عليه شراح الألفية من تفسير الحذاء بالنعل.

ومما يجدر التنبيه عليه أن شارحي الألفية من المحدثين ساروا على نهج السابقين في تفسير الحذاء، أذكر منهم:

أحمد زيني "والحذاء النعل"[33].

الدحداح "والحذاء: النعل"[34].

الفوزان "والحذاء النعل ممدود سماعي"[35].

مناقشة الحذاء عند ابن مالك في شرح الكافية وتسهيل الفوائد

لم يفصـح ابن مالك عن مقصـوده بالحذاء الذي يمد سماعا في قوله: والحذا" رغم إصـرار شـراح ألفيته على تخصـيصـه بالنعل، ولكي يتمحص القول الفصـل ينبغي اسـتدعاء تراث ابن مالك النحوي لعل النظر فيه تتمخض منه نتائج علمية تدفع عنه الاعتراض، وتنفي الخطأ.

ألف ابن مالك تآليف جليلة في النحو من أنفسـها تسـهيل الفوائد، والكافية وشـرحها، ولعل النظر فيها يُخرج منه بتصور يثري قضية الحذاء.

بعد مراجعة تسهيل الفوائد وشرح الكافية تبين لي أن ابن مالك لا يقصد بقوله في الألفية: وكالحذا" النعل. وذلك انطلاقا من نصين:

أولا: نص التسهيل

يقول ابن مالك لدى حديثه عن الممدود قياســـا: "فإن لزم قبل آخر نظيره الصـــحيح ألف، أو غلب فمده مقيس كمصـــدر ما أوله همزة وصـــل، وواحد أفعلة"[36]. والذي يعنينا من النص قوله: "وواحد أفعلة" فحوى النص أن ما يجمع على أفعلة من الأسماء الممدودة يكون مده آتيا على القياس، حيث يدخل في الضوابط العامة التي ذكرها النحاة عند حديثهم عن الممدود القيلسي، فهذا سيبويه يشير في حديثه عن الممدود إلى بعض ضوابطه قال "ومما يعرف به الممدود الجمع الذي يكون على مثال أفعلةٍ، فواحده ممدود، أبدا نحو: أقبية واحدها قباء، وأرشية واحدها رشاء"[37]. ومن بعد سيبويه نلفي العلوي يقول: "باب الأسماء المحضة من الممدود المكسور على مثال فعال، من ذلك الخلاء في النوق...والإخاء، والإباء، والحذاء: ما ينتعل به، ويقال: رجل حيد الحذاء إذا كان جيد القد"[38].

وإذا كان ابن مالك يقر بهذا الضابط، ويصرح به، قد يكون التواطؤ على تفسير الحذاء بالنعل انحرافا عن جادة مقصوده، لما ينتج عنه من تخالف بين نص الألفية والتسهيل، ـــــ والصحيح أنهما متآلفان ـــــــ، إذ كيف يكون الشيء قياسيا من جهة، وسماعيا من جهة أخرى؟

ثانيا: نص الكافية وشرحها، يقول ابن مالك

والزم إضافة "إزاء" و"حذا" ... ظرفين "وسط" "بين" "حيث" "إذ" "إذا"[39]

يعني أن الأسماء: إزاء، وحذاء.. الخ ملازمة للإضـــافة، والذي يعنينا من البيت لفظ الحذاء فربما يكون الحذاء الذي لُشار إليه في خلاصته "وكالحذا" فيكون تعريف الحذاء في الألفية للعهد المذكور هنا في الكافية[40]، باعتبار أن الألفية خلاصة معتصرة من الكافية، ولعل احترازه في الشرح يعضد الفرق بين الحذاءين، قال ابن مالك معلقا على النظم السابق: "...كذلك احترزت بتقييد "حذاء" من الحذاء الذي يراد به النعل"[41].

إن العدول عن تفسـير الحذاء بالنعل أولى وأقرب إلى نصـوص ابن مالك، فإما أن يحمل على الظرفية "الإزاء" كما في مثال الكافية، أو يفسر بالجمع كما صرح به نفطويه حيث ورد في المقصور والممدود " باب

من الجمع مكسور الأول منصرف...الحذاء جمع حذوى"[42]. فكل ذلك يجعل مد الحذاء واردا في المسموع، فينتفي الجناح عن مثال ابن مالك، ويسقط الاعتراض عنه، لأن مراده الحذاء الذي ليس له نظير مطرد في الصحيح، لذا يكون سائغا ذكره في الممدود السماعي الذي لا يسور بقاعدة، ولا ضابط، بل مرده النقل الصحيح في النصوص الصريحة.

خلاصة

تتبع البحث تداول الحذاء محاولا تأثيل معناه التداولي، حيث رصد المعاني المركزية المتناثرة في المعاجم والكتب اللغوية.

ونظرا لتعلق البحث بمثال من ألفية ابن مالك، فقد تحتم النظر في شروح الألفية، رغبة في التمحيص والتدقيق.

حاور البحث شروح الألفية المتاحة، مركزا على شروحاتهم للحذاء، بادئا ببدر الدين ابن مالك باعتباره الشارح الأول لألفية أبيه، ثم تعقب الشراح اللاحقين عليه، ليلاحظ تقليد الشراح للبدر في شرح الحذاء دونما إثارة إشكال أو اعتراض، أو تفصيل لمختصر. وقد كانت نتيجة المحاورة أن بدر الدين بن مالك هو أول من فسر الحذاء بالنعل، وجعلها من الممدود السماعي، ثم تبعه الشراح، حيث لم يجاوزا لفظه، ما عدا الشاطبي الذي يبدو أنه مولع بالتحليل والنقد، طلبا لمزيد من التحرير والتدقيق. ورغم اهتمام الشاطبي بألفاظ الألفية إلا أنه لم يثر الإشكال الجوهري الذي جعل الحذاء مثارا للنقاش والمطارحة، لما يكتنفه من القياس من جهة، ومن السامع من جهة أخرى.

وفي ظل تنازع القياس والسماع للحذاء استدعى البحث بعض تراث ابن مالك، خاصة تسهيل الفوائد والكافية وشرحها تعميقا للبحث وتفتيشا عن مقصود ابن مالك من مثاله. وقد نتج عن تأمل نصوص ابن مالك خلاصة مفادها أن الحذاء المراد بالنعل ممدود مدا قياسيا إذ يجمع على أفعلة، لذا من التمحل حمله المثال عليه، وإنما قصد ابن مالك في ألفيته " الحذاء جمع حذوى، أو الحذاء الظرف، وكلا المعنيين يكون مد الحذاء فيهما سماعا لخروجهما عن الضوابط النحوية لعدم النظر من الصحيح، وفقد الاطراد.

الحواشي:

[1] أساس البلاغة (2/ 81.

[2] الشافية في علمي التصريف والخط (ص: 80)

[3] مقاييس اللغة (5/ 269.

[4] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (4/ 101)

[5] شرح الألفية، الشاطبي، ج6، 403.

[6] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 541)

[7] حاشية الصبان، ج4، 153.

[8] الحاصر في فوائد ابن طاهر، ج1 ص174.

[9] ألفية ابن مالك، ص: 214.

[10] ينظر تاج العروس، مادة: ح ذ و.

[11] إسفار الفصيح (1/ 546.

[12] المقصور والممدود لأبي علي القالي (ص: 425

[13] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (1/ 127)

[14] تهذيب اللغة (5/ 132)

[15] تاج العروس من جواهر القاموس، مادة: ح ذ و، وح ذ ي.

[16] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 542)

[17] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1363)

[18] تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، ابن الوردي (2/ 682)

[19] أوضح المسالك" ج5، 295.

[20] إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ج2، ص:445.

[21] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (4/ 102)

[22] شرح المكودي على الألفية، (ص: 317)

[23] حاشية الصبان على الأشموني، ج4، ص153.

[24] البهجة المرضية السيوطي،489.

[25] شرح ابن طولون على الألفية، ج2، 296.

[26] شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، (6/ 416

[27] شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، (6/ 420(

[28] شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، (8/ 306)

[29] شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، (6/ 420)

[30] شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، (6/ 415)

[31] شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، (8/ 306)

[32] شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، (6/ 419)

[33] الأزهار الزينية، أحمد زيني، 167.

[34] شرح الألفية أبو فارس الدحداح، 508.

[35] دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص: 146.

[36] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: 258)

[37] الكتاب لسيبويه (3/ 541)

[38] المقصور والممدود، ابن السكيت، 82.

[39] شرح الكافية الشافية (2/ 933)

[40] وليس ذلك لازما، إذ قد تكون لتعريف الجنس.

[41] شرح الكافية الشافية (2/ 933)

[42] المقصور والممدود، نفطويه، 37.